دوام الحال من المحال !!

عندما يصبح استمرار "الوضع الراهن" الخيار الوحيد للعراقيين

عُرفت الدولة العثمانية منذ اواخر القرن التاسع عشر برجل اوروبا المريض، ومع ذلك استمرت لعقود من الزمن، لا بسبب عوامل البقاء الذاتية فحسب، بل حرصا من الدول الكبرى وخاصة بريطانيا العظمى على وحدتها وذلك خوفا من مخاطر البديل والتقسيم، وكان بالامكان استمرار هذا الوضع، خاصة بعد محاولات الاصلاح الدستوري عام 1908، لولا الحرب العالمية الاولى التي حسمت الامر بتقسيم البلاد.

والكثير من مآسي الشرق الاوسط اليوم هي نتيجة تقسيم الدولة العثمانية وانطلاق المارد القومي بما يحمله من تعصب وطغيان داخل الدول وفيما بينها، حسب وصف المؤرخ البريطاني اشعيا برلين.

وعراق اليوم هو اشبه بمريض الامس، فاذا كان ضعفه مطلوبا فان تلاشيه/تقسيمه مرفوض.

قال وزير الدفاع الاماراتي محمد بن راشد ال مكتوم ("القبس" الكويتية بتاريخ 18/1/00): ان الولايات المتحدة غير جادة في الاطاحة بصدام حسين مشيرا الى ان الامر كان تحت يدهم في العام 1991 عندما توغلت القوات البرية الى العمق العراق . . وحذر من مخاطر تقسيم العراق قائلا: ان الاخوة في الكويت يجب ان يعرفوا انهم سيواجهون اخطر القضايا لو تم تقسيم العراق، الذي سيؤدي الى عدم استقرار المنطقة وبالذات الكويت، مضيفا: علينا جميعا في منطقة الخليج ان نرفض هذا التوجه. وتابع: ان امريكا لا تستطيع المخاطرة بتقسيم العراق وكل الدول ترفض هذا التقسيم ومن مصلحة الكويت ومصلحتنا ان يبقى العراق موحدا خاصة وانه يملك المقومات التي تجعله قويا. وقال: ان تقسيم العراق يعني فتح نفق مظلم في المنطقة ولا احد يستطيع التنبؤ بنهاية هذا النفق، واول من يعارض تقسيم العراق هي الدول المجاورة له، ولا احد يستطيع تحمل مخاطر التقسيم.

رغم امتلاك الولايات المتحدة القدرة على دخول بغداد واحتلال العراق، الا انها غير مستعدة لدفع ثمن اسقاط صدام حسين، خاصة في غياب البديل المناسب. وتجربة بريطانيا في احتلال العراق تؤكد ذلك، فالارقام هي التي دفعت بريطانيا العظمى للتخلي عن حكم العراق المباشر عام 1924 لصالح حكم اهلي يرتبط ببريطانيا وذلك بعد ان وجدت البديل المناسب بشخص الامير فيصل الاول. فقد بلغ معدل كلفة حكم العراق للشهر الواحد في عام 1918: 2،633،000 مليون جنيه استرليني، اضافة الى 287،000 اتعاب الادارة المدنية. كل ذلك مقابل عوائد تقدر بـ 243،000 جنيه في العام. اضافة الى ارتفاع عدد القوات البريطانية عام 1920 الى 101 الف جندي

بكلفة اسبوعية 951 الف جنيه، وتصاعدت خسائر الجيش البريطاني الى ان بلغت 2296 قتيل وجريح في الفترة بين 2 تموز و 17 اكتوبر عام 1920.

لم يكن، اصلا، هدف الادارة الامريكية حكم العراق او اقامة نظام ديمقراطي، بل مجرد التخلص من تهديد النظام العراقي لمصالحها، وضرره على جيرانه وهذا ماحققته "عاصفة الصحراء"، وفيما بعد اعتمدت الاحتواء من اجل خلع انيابه عبر العقوبات والضربات الجوية. اما مصير الشعب العراقي فهذا امر ثانوي، تماما كما فعلت في افغانستان عندما حشدت الطاقات باسم الاسلام لمحاربة السوفيت، وما ان هزم الاخير حتى تخلت عن البلاد وهي في لجة من الفوضى والحروب الاهلية لا يزال الشعب الافغاني يدفع ثمنهما.

اما تصريحات المسؤولين الامريكيين بقرب الفرج، كتأكيد السينتور الديمقراطي بوب كيري ان تغيير النظام العراقي "ليس فقط حتمياً بل بات وشيكاً"، وقول توماس بيكرينغ مساعد وزيرة الخارجية الامريكي في اجتماع نيويورك للمعارضة العراقية في تشرين الثاني الماضي بان "سقوط صدام مؤكد، عاجلا ام آجلاً"، فهي اقرب الى التمنيات على احسن تقدير. . والخداع اذا اردنا الشك. هذا واعلن بوب كيري مؤخرا عدم ترشيح نفسه مجددا في الانتخابات القادمة.

وفي واقع الحال لم تمارس الادارات الامريكية بدءاً بجورج بوش، ومرورا بكلينتون، وربما بوش الابن في المستقبل، سوى سياسة الاحتواء والعقوبات، رغم قناعتها بان تلك السياسة لا تسقط النظام.

وذهبت اوساط امريكية، ومنها مؤسسة كاتو الامريكية، للقول في دراسة اعدها ديفيد ايزنبيرج في تشرين الثاني الماضي: ان هناك تهويلاً لخطر صدام حسين، فقدراته مزقت بالحرب والعقوبات، واضاف: قد يكون صدام كريهاً، ولكن نظامه لم يعد يشكل تهديدا لأمن امريكا . . وقد يؤدي سقوط صدام الى تقسيم العراق نتيجة حرب اهلية، او الى مجيء نظام اكثر راديكالية، "وفي كلا الحالتين سيعم عدم الاستقرار في المنطقة . . ان نظام ما بعد صدام قد يكون اكثر عداء لامريكا من صدام".

واذا كانت الولايات المتحدة على غير استعداد لفرض التغيير، فمن المنطقي اللجوء الى الحوار، وهذا ما اكده الراحل الملك حسين للامريكيين بشأن صدام حسين بقوله: "حاوروه او اسقطوه". فقد عرضت واشنطن على ميلوسفيتش حاكم صربيا اجراء انتخابات حرة كسبيل لرفع العقوبات وتأهيل يوغوسلافيا. اما بالنسبة للعراق فالحوار مع نظام بغداد مرفوض لاعتبارات كثيرة منها طبيعة الحاكم العراقي، ولكن السبب الاهم هو لاعتبارات داخلية خاصة في سنة انتخابات رئاسية.

ففي غياب ارادة امريكية للتغيير يصعب على دول الجوار المبادرة او الاتفاق على نهج مشترك تجاه بغداد، وانطلاقا من مخاوفها الخاصة تعاملت مع نظام بغداد كثاني احسن خيار، لا حبا به ولكن خوفا من البديل وهذا ما

يؤكده تصريح وزير الدفاع الاماراتي. فايران او تركيا وكافة دول الجوار العربية ترغب بمجيء حكم جديد في بغداد صديق لها، ولكن في غياب تلك الامكانية يفضل بقاء صدام وهو ضعيف على مجيء حكم قوي معاد لها، او انحدار العراق الى حالة من الفوضى اوالطوفان، بما يهدد استقرار الجميع.

ان الفارق بين دور الولايات المتحدة في يوغوسلافيا والعراق هو في اعتبارها التقسيم خيارا مقبولا بالنسبة للاولى وغير مقبول بالنسبة للعراق. وانطلاقا من هذه الحقيقة رفضت واشنطن التعامل مع الاكراد كقوة للتغيير السياسي في بغداد، كما لم تسمح لهم بتكريس كردستان ككيان مستقل. بل عملت واشنطن على تكريس الوضع الراهن في كردستان العراق عبر اتفاقية واشنطن، ايلول 1998 بين الحزبين الكرديين الرئسيين. فبموجب هذه الاتفاقية يحافظ على السلام القائم على عدم التحالف او التحرش في بغداد، مقابل دعم استمرار الحزبين في مناطق نفوذهما. وبالمقابل اصبح استمرار الوضع الراهن بالنسبة للقيادات الكردية الخيار المفضل في غياب امكانية الاستقلال او الفيدرالية من جهة، والخوف من بديل لصدام يفرض نفوذه مجددا على كردستان من جهة اخرى، خاصة وان استمرار الوضع الراهن في كردستان سيخلق حقائق يصعب على اي حاكم جديد في بغداد تجاهلها. كما خدم توازن النفوذ بين تركيا وايران في كردستان العراق، ادامة حالة الوضع الراهن دون حسم لصالح اي من الطرفين الاقليميين او الكرديين.

ان ادراك الحزبين الكرديين الرئسين لهذه الحقيقة يفسر استمرار تعاملهما المحسوب مع بغداد، والتخلي نهائيا عن دور الحاضنة للمعارضة العراقية، وما مساهمتهما في مؤتمرات المعارضة العراقية الا ارضاء شكلي لهذا الطرف الاقليمي او الدولي وليس قناعة بجدوى تلك الاجتماعات، كما تأكد الامر في اجتماع نيويورك للمعارضة العراقية في تشرين الثاني الماضي.

كما ان الاطراف الاقليمية والدولية ذات الاهتمام بالشأن الاقليمي، وبالذات مسألة المفاوضات العربية الاسرائلية، تعاملت مع استمرار الوضع الراهن في العراق كاحد الثوابت السياسية. فما كان لسورية ان تدخل مفاوضات السلام مع اسرائيل لو كان يساورها امل في تغيير الوضع في العراق لصالح نظام يعيد تأهيل العراق ويستعيد دوره القومي او الاقليمي.

ان هذه الحقيقة هي التي تجعل اسرائيل مستبشرة باستمرار الوضع الراهن في العراق، الذي اوصل بعض العراقيين الى حد طلب اللجوء اليها. ومن المفارقات ان نجد عناصر التطرف القومي العربي والاسلامي لاتزال تصفق لحاكم العراق باسم محاربة اسرائيل علما ان اخر دروس "ام المعارك" تقديم اكثر من مليار دولار تعويضات لاسرائيل، على اضرار تسببت بها بضعة صواريخ في وقت لم ينقطع ضرب العراق بالصواريخ منذ اكثر من تسع سنوات.

وان قناعة ايران باستمرار الوضع الراهن في العراق يفسر، حالة التطبيع المدروس مع العراق وتخليها عمليا عن دعم قوى التغيير العراقية، خاصة تلك المقيمة على ارضها، التي ضاقت بها سبل العيش واخذت بالهجرة خارج ايران والبعض منها عاد الى العراق.

رهان النظام على استمرار الوضع الراهن

واخيرا وليس اخرا، يبدو ان استمرار الوضع الراهن هو خيار الحكم العراقي كذلك، ففي غياب امكانية رفع العقوبات وتأهيل النظام بشروطه الخاصة، يبقى استمرار الحال القائم مع التآكل او التحسن الجزئي هو الخيار المفضل وذلك للاسباب التالية:

- استطاع النظام بجدارة ان يحول استمرار العقوبات الاقتصادية والضربات الجوية الى شماعة لتعليق كافة استحقاقات الحروب التي ورط العراق بها.
- ان اولوية لقمة العيش والدواء على اي مطلب اخر، جعلت المواطن العادي اسير رضا الحاكم في توفير بطاقة التموين الغذائية التي تحولت الى سلاح سياسي بيد الحاكم. وما يتردد عن تلكؤ النظام في توفير الادوية المكدسة في المخازن تصب في سياسة رفع وتيرة الحاجة والقلق بما يشغل المواطن عن التفكير بما هو اكثر من مجرد العيش.

ان استمرار العقوبات بات مبررا لغياب المؤسسات الاقتصادية، بما خلق مافيات اقتصادية في خدمة النظام تعتمد التهريب والرشوة. في حالة رفع العقوبات سيواجه النظام استحقاقات اقتصادية ومالية اولها الديون المترتبة عليه التي تقدر بين 100 مليار دولار الى 180 مليار دولار، تتطلب خدمتها -اذا ما اعتمدنا سعر الفائدة عشرة بالمائة فقط- ما بين عشرة مليارات الى 18 مليار دولار سنويا. السؤال من اين سيأتي بهذا المبلغ اذا ما عرفنا ان اجمالي عوائد النفط على احسن تقدير سوف لا تزيد عن 12 مليارات في احس الاحوال؟ هل يقوم برهن ابار النفط؟

بينما سمح له استمرار العقوبات ببيع نفطه دون ملاحقة من دائنيه، الامر الذي سيتغير بمجرد رفع العقوبات. واذا كان النظام يعول على دعم مالي دولي فان اشتراطات الصناديق الدولية ستقيد حريته في الصرف الامر الذي ليس بالسهل على حاكم العراق.

- ومن ذات المنطلق اصبح التلويح الدائم بالخطر الخارجي اسلوبا تقليديا في تبرير احكام قبضة الاجهزة الامنية.
- كما كرس استمرار العقوبات والضربات الجوية والاصرار اللفظي على التحدي، زعامة صدام حسين في اوساط الشارع العربي والاسلامي المسكون بالعداء التقليدي لامريكا.

- تعتبر بغداد خروج المحافظات الكردية عن سلطتها امر مؤقت، خاصة بعد ان حيدت دورها في مشاريع التغيير السياسي. ولم يعد النظام يعتبر الحالة الكردية تهديدا له، بل ببقائها مؤقتا خارج سلطته ازاحت عبئا اقتصاديا وأمنياً، ترك للزعامات الكردية توليهما "مؤقتا" مقابل تسهيلات مادية ونفطية.
- ان استمرار الوضع الراهن انعكس سلبا على المعارضة العراقية بمختلف فصائلها، خاصة تلك التي اعتمدت على الدعم الامريكي، التي تعيش اليوم حالة من الاحباط وفقدان الامل.
- ان استمرار المعاناة الانسانية للشعب العراقي لعبت دورها في انقسام مجلس الامن. وبعد ان كانت واشنطن تصر على عودة لجان التفتيش عن الاسلحة "اونسكوم" قبل النظر في رفع العقوبات، اضطرت الى القبول بقرار 1284، وامام الرفض العراقي المدعوم من بعض اعضاء مجلس الامن الدائميين تخلت عن ترشيح ايكيوس رئسا للجنة التحقيق والتفتيش والمراقبة لصالح هانز بليكس الحائز على رضا تلك الدول. ان القرار الاخير لمجلس الامن اعطى بغداد فرصة للمناورة في كل خطوة من خطوات تنفيذه، وسيستخدم في خلق التناقضات في اوساط مجلس الامن المرة تلو الاخرى، وليس اخرها موضوع ترشيح رئس لجنة التفتيش والتحقق والمراقبة.

في كل هذه الحسابات الدولية والاقليمية انتهى مصير الشعب العراقي الى سجين او مجرد لاجىء في مخيم للاغاثة اسمه العراق.

وبعد عشر سنوات عجاف هي يصح القول:

ان دوام الحال من المحال؟؟

(الملف العراقي، العدد 98، شباط 2000)

❊ ❊ ❊